التحديات الاجتماعية والثقافية في مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية

م.م. طيبة جاسب حزام

كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

Flowlaw9@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تواجه المجتمعات العربية عده تحديات في مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، وذلك بسبب العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم في استمرارهما. من أبرز هذه العوامل هي الهيمنة الثقافية التقليدية التي تكرس أدوار المرأة في الحياة المنزلية وتحد من قدرتها على المشاركة الفاعلة في المجتمع. هذه الممارسات قد تساهم في تبرير العنف ضد المرأة، سواء كان جسديًا أو نفسيًا، مما يعزز من انتشار هذه الظواهر في بعض المجتمعات.

كما تساهم بعض المفاهيم الخاطئة التي يتم ترويجها من قبل بعض المؤسسات الدينية في تعزيز الفكر المتطرف، الذي يروج لفكرة السيطرة على المرأة باسم الدين أو الشرف. ذلك يعمق من الفجوة بين الحقوق التي يجب أن تتمتع بها المرأة والواقع الذي تعيشه في كثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب التحديات الاقتصادية دورًا مهمًا، حيث يؤدي الفقر والبطالة إلى زيادة التوترات داخل الأسر، مما يعزز من وقوع العنف. في هذا السياق، تصبح المرأة أكثر عرضة للاستغلال والإساءة.

لتغيير هذا الواقع، يجب أن تتضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز التعليم، وتغيير النظرة الثقافية السائدة، وتفعيل القوانين التي تحمي حقوق المرأة من العنف والتطرف.

الكلمات المفتاحية: التطرف الفكري، العنف ضد المرأة، حقوق المرأة، الثقافة الاجتماعية، التحديات الاجتماعية.

Abstract:

Arab societies face significant challenges in combating ideological extremism and violence against women, driven by various social and cultural factors that contribute to their persistence. One of the most prominent factors is the dominance of traditional cultural norms that confine women's roles to the domestic sphere, limiting their ability to actively participate in society. These practices may also justify violence against women, whether physical or psychological, thus exacerbating the spread of these phenomena in some communities.

Additionally, certain misconceptions propagated by some religious institutions contribute to reinforcing extremist ideologies that control women in the name of religion or honor. This deepens the gap between the rights women should enjoy and the reality they often face.

Economic challenges also play a significant role, as poverty and unemployment increase tensions within families, leading to more violence. In this context, women become more vulnerable to exploitation and abuse.

To address this reality, efforts from governments and civil society must come together to enhance education, shift cultural perceptions, and implement laws that protect women's rights from violence and extremism.

Keywords: intellectual extremism, violence against women, women's rights, social culture, social challenges.

أهمية البحث: يعد البحث مهمًا لأنه يسلط الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعزز التطرف الفكري والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية. يساعد في فهم دور الثقافة والتشريعات في حماية حقوق المرأة ومكافحة هذه الظواهر. كما يساهم في اقتراح حلول عملية لتحسين الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة.

إشكالية البحث: إشكالية البحث تكمن في كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في انتشار التطرف الفكري والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية، وسبل معالجة هذه الظواهر من خلال تعزيز الوعي الثقافي والتشريعات القانونية لحماية حقوق المرأة.

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، وأن تعزيز الوعي الثقافي وتطوير التشريعات يمكن أن يسهم في الحد من هذه الظواهر وحماية حقوق المرأة.

منهجية البحث: تعتمد منهجية البحث على التحليل الوصفي للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تعزز التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، مع استعراض التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالموضوع.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة وتناولنا في المحور الاول الإطار المفاهيمي للعنف ضد المرأة والتطرف الفكري _الأسباب والحلول لمواجهتها.

أما المحور الثاني تطرقنا الى العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في انتشار التطرف الفكري والعنف ضد المرأة.

المقدمة

إن المجتمعات العربية تواجه عدة تحديات اجتماعية وثقافية كبيرة في مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة. من أبرز هذه التحديات هي التقاليد الاجتماعية التي قد تبرر العنف ضد النساء في بعض الأحيان. وفي بعض المجتمعات، يُنظر إلى العنف الأسري كمسألة خاصة ينبغي حلها داخل الأسرة، وبالتالي هذا ما يقلل من أهمية التدخل القانوني والمجتمعي. مما يشكل عائقًا كبيرًا في تطبيق القوانين الرامية لحماية النساء من العنف.

وأما في ما يتعلق بالتطرف الفكري، فإن الأيديولوجيات التقليدية التي تروج للعنف أو تحصر دور المرأة في حدود معينة تُستخدم أحيانً التبرير الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. تستغل هذه الجماعات الظروف الاجتماعية الصعبة مثل البطالة والتمييز لإقناع النساء بالانخراط في أنشطة عنيفة، مما يعمق المشكلة.

بالإضافة إلى ذلك، بعض الدول العربية تُواجه ضعفًا في الوعي المجتمع يحول أهمية التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية ومكافحة الفكر المتطرف. هذا التحدي يجعل من الصعب على المجتمعات قبول الأفكار الحديثة المتعلقة بحقوق المرأة ومكافحة التطرف. لذا، يتطلب الأمر جهدًا كبيرًا من الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز التوعية وتغيير المواقف الثقافية السائدة التي تعوق التقدم نحو مجتمع أكثر أمانً او شمولية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعنف ضد المرأة والتطرف الفكري _الأسباب والحلول لمواجهتها.

العنف ضد المرأة والتطرف الفكري يشكل تحديين يهددان الاستقرار الاجتماعي ودور المرأة. تتداخل أسبابهما الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي حلولًا شاملة تشمل التوعية، تمكين المرأة، وتفعيل القوانين. وعليه سوف نقسم المحور إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الاول: مفهوم العنف والتطرف الفكري والآثار المترتبة عليه

التطرف الفكري والعنف من الظواهر الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي وتعرقل التنمية. يعبر العنف عن سلوك قهري يُسبب الأذى، بينما يُجسد التطرف الفكري تمسكًا بمعتقدات متشددة تُقصي الآخر. يؤدي تداخلهما إلى آثار سلبية تطال الأفراد والمجتمعات، مما يستدعي دراستها ومعالجتها

اولا: مفهوم العنف ضد المرأة: إن العنف ضد المرأة يُعرَّف بأنه أي فعل من أفعال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يؤدي إلى أو يحتمل أن يؤدي إلى إيذاء أو معاناة نفسية او جسدية أو جنسية للمرأة [١]. يشمل هذا العنف التخويف والتهديدات والحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة. ويُعتبر هذا العنف مشكلة عالمية، حيث تتعدد أشكاله من العنف الجنسي والجسدي إلى الإساءة النفسية والاقتصادية [٢]. ويعزى العنف ضد المرأة إلى عوامل متعددة منها عدم المساواة بين الجنسين، والأنماط الاجتماعية التقليدية التي تفرض أدوارًا محددة لكل من الرجال والنساء. إضافة إلى ذلك، تساهم مواقف المجتمع التي تقبل العنف أو تبرره في تعزيز هذه الظاهرة [٣].

ثانيا: مفهوم التطرف الفكري: ان التطرف الفكري بشكل عام يشمل تبني أفكار متشددة أو متعصبة تؤدي إلى المواقف المتصلبة وغير القابلة للتفاوض، حيث يتم رفض او تجاهل أي أفكار أو آراء مخالفة. يُمكن أن يظهر هذا التطرف في العديد من المجالات مثل الدين، السياسة، أو حتى المجتمعات الاجتماعية، وقد يؤدي إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف معينة. وهذا النوع يعتبر من التطرف خطرًا كبيرًا، لأنه يعزز الانقسامات الاجتماعية ويُهدد الاستقرار، حيث يتم تبرير السلوكيات العنيفة ضد أي شخص أو مجموعة لا يتفق مع هذه الأفكار [٤].

أما التطرف الفكري ضد المرأة، فيُعنى بتبني أفكار متطرفة تركز على تهميش المرأة وحرمانها من حقوقها وحرياتها بناءً على تفسيرات ضيقة أو مغلوطة للأديان أو الأعراف الاجتماعية. وهذا التطرف يؤدي إلى تعزيز القيم التي ترى المرأة ككائن أقل شأناً من الرجل، ويشجع على تبرير العنف ضدها في مجالات متعددة مثل المجتمع او الأسرة. يتم استخدام هذه الأفكار لتقليص دور المرأة في الحياة الخاصة والعامة، مما يحد من فرصها في المشاركة الكاملة في المجتمع ويؤدي إلى استمرار ثقافة التمييز ضدها [٥].

ثالثا: الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة

١. **تأثير العنف على الصحة النفسية والجسدية:** العنف ضد المرأة يؤثر بشكل كبير على صحتها النفسية والجسدية. النساء اللواتي يتعرضن للعنف قد يعانين من إصابات جسدية مزمنة، مثل الجروح أو الكسور، فضلاً عن مشاكل صحية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم او اضطرابات القلب. كما يتسبب العنف في زيادة معدلات القلق والاكتئاب، مما يؤثر على قدرتهن على أداء الأنشطة اليومية [٦].

٢. **التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية:** العنف ضد المرأة يعزز العزلة الاجتماعية ويفقدها الفرص الاجتماعية والاقتصادية. النساء اللواتي يتعرضن للعنف غالبًا ما يواجهن صعوبة في الوصول إلى التعليم أو العمل بسبب الآثار العاطفية والنفسية للعنف، مما يحد من قدرتهن على تحسين وضعهن الاجتماعي والمالي. هذا يؤدي إلى تدهور وضعهن الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل [٧].

٣. **تعزيز دورة العنف عبر الأجيال:** العنف ضد المرأة لا يقتصر تأثيره على الضحية فقط، بل ايضا يمتد ليؤثر على الأجيال القادمة. عندما تشهد الأجيال الشابة سلوكيات عنيفة في محيطها العائلي، فهذا يمكن أن يساهم في تعزيز أنماط العنف في المستقبل. الأطفال الذين يتعرضون لرؤية أو تجربة العنف قد يكونون أكثر عرضة لتكرار هذه السلوكيات في حياتهم الشخصية أو المستقبلية [٨].

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمواجهة العنف والتطرف الفكري

هناك عدة استراتيجيات عملية حل مشكلة العنف والتطرف الفكري ضد المرأة، يمكن تنفيذها. وهذه بعض الحلول الممكنة:

١. **التثقيف والتمكين:** تعليم النساء والرجال عن المساواة بين الجنسين وتأثيرات العنف السلبية يعد من الحلول الفعّالة. كما أن تمكين المرأة من خلال تطوير المهارات والتعليم والمشاركة الاقتصادية يساعد في تقليل من تعرضها للعنف والتطرف الفكري [٩].

٢. **تعزيز الأطر القانونية وتطبيقها:** من الضروري تعزيز القوانين المتعلقة بالعنف القائم على الجنس وضمان تطبيقها الصارم. ويشمل ذلك إنشاء مساحات آمنة، ومحاسبة الجناة، وتوفير الدعم القانوني للضحايا، النظام القانوني القوي يعمل كإجراء وقائي وحامي للمرأة [١٠].

٣. **التعاون المجتمعي والمتعدد القطاعات:** التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والقادة المجتمعيين، والمنظمات الدولية يساعد في خلق جبهة موحدة لمكافحة هذه القضايا. النهج متعدد القطاعات الذي يشمل الرعاية الصحية، والتعليم، وإنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية هو أمر أساسي ومهم لتقديم حلول شاملة [١١].

٤. **مكافحة الأنماط الثقافية والاجتماعية:** يعد تحدي وتحويل الأعراف الثقافة والمعتقدات التي تروج للعنف والتمييز ضد النساء أمرًا أساسيًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تغيير المواقف الاجتماعية التي تبرر العنفو تعزيز النماذج الإيجابية، ومشاركة الرجال في حملات المساواة بين الجنسين،

٥. **دعم الضحايا:** من الضروري توفير خدمات شاملة للنساء اللاتي تعرضن للعنف، بما في ذلك الدعم النفسي، والمعونة المالية، والمساعدة القانونية. هذه الخدمات تساعد النساء على التعافي وتمكينهن من بناء حياة جديدة، مما يساهم في كسر دائرة العنف [١٢].

٦. **التعاون الدولي والدعوة:** يجب على الحكومات والمنظمات الدولية التعاون على مستوى عالمي لمشاركة أفضل الممارسات، وتوفير التمويل، ومحاسبة أولئك الذين يرتكبون العنف. دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ضروري لتعزيز الجهود في مكافحة العنف ضد النساء [١٣].

هذه الاستراتيجيات المتكاملة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تقليل التطرف الفكري والعنف ضد المرأة وتحقيق بيئة أكثر أمانًا وعدالة لها.

وفي الختام هذا المحور، يعد العنف والتطرف الفكري ضد المرأة من القضايا التي تهدد حقوق الإنسان وتعيق تقدم المجتمع. ومن أجل التصدي لهذه الظواهر يجب تعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير بيئة قانونية تحمي المرأة من أي شكل من أشكال التمييز أو العنف. من خلال التعليم والتشريعات الفعالة، يمكن الحد من هذه الممارسات وبناء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة.

المحور الثاني: التحديات الثقافية والاجتماعية في مواجهة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة

التحديات الثقافية والاجتماعية تعد من أبرز العوامل التي تؤثر في فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية. فالثقافة السائدة في العديد من هذه المجتمعات قد تساهم في تعزيز بعض الممارسات التي تُشجع على التطرف أو تقبل العنف ضد النساء. ومن هنا، يصبح من الضروري فهم هذه التحديات والعمل على تغييرها عبر برامج توعية وتثقيف واسعة النطاق. ونقوم بتقسم هذا المحور الى مطلبين:

المطلب الاول: التحديات الثقافية في مواجهة التطرف الفكري ضد المرأة

تعد التحديات الثقافية من العوامل الجوهرية التي تؤثر في محاربة الفكر المتطرف ضد المرأة في المجتمعات العربية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة التطرف الفكري، إلا أن العديد من العادات والتقاليد الثقافية ما تزال تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الأنماط الاجتماعية التي تساهم في تعزيز الفكر المتطرف ضد النساء حيث يمكن توضيحها بما يلي:

١. **التمسك بالعادات والتقاليد المجتمعية:** في العديد من المجتمعات العربية، تظل التقاليد الثقافية هي الإطار المهيمن على الفكر والسلوكيات، مما يجعل من الصعب التكيف مع مفاهيم جديدة حول حقوق المرأة والمساواة. هذه التقاليد غالبًا ما تروج لفكرة أن دور المرأة يجب أن يكون محدودًا في المنزل والعائلة، وتُسهم في تحجيم فرصتها في التعبير عن نفسها أو المشاركة في الحياة العامة [١٤]. كما أن بعض العادات الاجتماعية تعتبر الرجعية أو التمييز ضد المرأة أمرًا مقبولًا ضمن إطار العائلة أو المجتمع.

يستغل المتطرفون هذه التقاليد في إعادة إنتاج مفاهيم متطرفة عن المرأة، حيث يعزز التطرف الفكري الأفكار التي ترى أن المرأة يجب أن تظل تحت السيطرة، إما عبر السلطة الأبويّة أو الدينية. وهذه المفاهيم التقليدية تساهم في إضفاء شرعية ثقافية للأفكار المتطرفة التي تستهدف قمع المرأة، حيث يتم توظيف هذه التقاليد في التأثير على النساء وإقناعهن بأن مكانهن هو في إطار معين يتوافق مع مفاهيم متطرفة [١٥].

٢. **القصور في تفسير النصوص الدينية المتعلقة بالمرأة:** يُعد التفسير المتشدد والحرفي للنصوص الدينية من أبرز التحديات الثقافية التي تسهم في تعزيز التطرف الفكري ضد المرأة. ففي بعض الأحيان، يتم استخدام بعض النصوص الدينية لتقديم مبررات لتقييد حقوق المرأة أو تحديد أدوارها بشكل صارم. وعلى الرغم من أن التفسير الديني المعتدل يُظهر أن الإسلام يدعو إلى العدالة والمساواة بين الجنسين، إلا أن هناك العديد من التيارات المتطرفة التي تفسر النصوص بما يتماشى مع أجنداتها الخاصة، وهذا يساهم في تعزيز التمييز ضد المرأة [١٦].

ان هذا التفسير المتشدد للنصوص الدينية لا يقتصر فقط على القضايا المتعلقة بالملبس أو الوظائف الاجتماعية للمرأة، بل أيضًا يمتد إلى العنف ضد المرأة، حيث يتم تبرير بعض الأفعال العنيفة ضد المرأة باعتبارها تصرفات مشروعة في سياق الثقافة الدينية المتشددة. وهذا النوع من التفسير الخاطئ

يمكن أن يساهم في جعل المرأة جزءًا من أيديولوجية متطرفة تقيد حريتها وتساهم في تعزيز الفكر المتطرف الذي يرسخ القيم الذكورية [١٧].

٣. الجهل بحقوق المرأة وتغييب الوعي المجتمعي: ان من التحديات الثقافية التي تواجه مقاومة الفكر المتطرف ضد المرأة في بعض المجتمعات العربية هو الجهل بحقوق المرأة. وفي العديد من المجتمعات تفتقر إلى التثقيف الكافي حول حقوق المرأة في إطار ديني واجتماعي سليم. نتيجة لذلك، لا تدرك العديد من النساء حقوقهن الأساسية، سواء في مجالات العمل أو التعليم أو المشاركة في الحياة العامة، مما يجعلهن أكثر عرضة للتأثر بالأيديولوجيات المتطرفة [١٨].

إضافة إلى ذلك، غياب الحملات التوعوية والبرامج المجتمعية التي تروج لحقوق المرأة، تُسهم في تأبيد الفكر المتطرف الذي يعزز صورة المرأة ككائن ضعيف أو ناقص. في غياب الوعي المجتمعي، يُصبح من الصعب على النساء الوعي بالمخاطر المحيطة بهن أو تقديم مقاومة حقيقية للأيديولوجيات المتطرفة [١٩].

٤. دور وسائل الإعلام في تعزيز الصور النمطية السلبية عن المرأة: وسائل الإعلام تعد من المنصات التي تساهم في تشكيل الوعي الثقافي للأفراد، وقد تلعب في بعض الأحيان دورًا في تعزيز الصور النمطية السلبية عن النساء. وفي العديد من الحالات، قد تقوم وسائل الإعلام بنشر صور نمطية عن المرأة باعتبارها تابعة للرجل أو محتاجة للحماية، وهو ما يعزز القيم المتطرفة التي تروج لتقليص دور المرأة في المجتمع [٢٠].

إن هذه الصور النمطية التي تعرضها وسائل الإعلام قد تساهم في تقوية الفكر المتطرف، خاصة عندما يتم تصوير النساء في سياقات مغلقة أو ضعيفة من الناحية الاجتماعية. كما أن الإعلام قد يُسهم في تصوير العنف ضد المرأة باعتباره أمرًا مقبولًا في بعض الحالات الثقافية أو الدينية، مما يزيد من انتشار التطرف الفكري ويقلل من قدرة المرأة على مواجهة العنف والتطرف [٢١].

وبالتالي نتوصل الى ان المجتمعات العربية تواجه تحديات ثقافية كبيرة في مواجهة التطرف الفكري ضد المرأة، حيث تسهم العادات التقليدية، القصور في التفسير الديني، والتمييز الرجل والمرأة في تعزيز هذه الظاهرة. كما أن غياب الوعي بحقوق المرأة وتعزيز الصور النمطية السلبية عنها يساهم في انتشار الفكر المتطرف. من أجل التصدي لهذا التحدي، يجب تبني خطاب ديني معتدل، وتطوير برامج تعليمية وتوعوية ترتكز على القيم الإنسانية، والعمل على تعزيز حقوق المرأة في جميع المجالات.

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية في مواجهة العنف ضد المرأة

تعد التحديات الاجتماعية من أبرز العوامل التي تسهم في استمرار ظاهرة العنف ضد المرأة في العديد من المجتمعات العربية، حيث يرتبط العنف ضد النساء بعدد من العوامل الاجتماعية التي تعزز التمييز والتهميش الاجتماعي للمرأة، وتساهم في تبرير العنف الموجه إليها. على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، فإن العديد من الأنماط الثقافية والمفاهيم الاجتماعية ما زالت تشكل تحديات أمام القضاء على العنف ضد المرأة والتي يمكن توضيحها بالنقاط التالية:

١. **القصور في الدعم الاجتماعي والمؤسسات المساندة:** تعد المؤسسات المساندة والدعم الاجتماعي من العوامل الأساسية التي تساعد في حماية النساء ضحايا العنف وتقديم العون النفسي والقانوني لهن. ومع ذلك، فإن القصور في الدعم الاجتماعي ونقص المؤسسات المتخصصة يعدان من أبرز التحديات التي تواجه جهود مكافحة العنف ضد المرأة في العديد من المجتمعات العربية [٢٢].

ومن أبرز الأسباب التي تساهم في هذا القصور هو نقص الموارد المخصصة لدعم النساء المعنفات. ففي العديد من الدول العربية، هناك قليل من مراكز الإيواء أو الملاذات الآمنة التي توفر بيئة آمنة للنساء اللواتي يواجهن العنف الاجتماعي أو الأسري. في حالات العنف الشديد، قد تجد النساء أنفسهن بدون خيارات سوى العودة إلى منزل المعتدي، لعدم وجود مأوى بديل أو مكان آمن يقمن فيه. وغالبًا ما تكون هذه المراكز بحاجة إلى تمويل مناسب أو إدارة فعالة لتتمكن من تقديم الدعم الكامل للنساء المعنفات[٢٣].

ولا تقتصر الحاجة إلى الدعم على الجانب المادي فقط، بل أيضًا تشمل الدعم النفسي والتوجيه القانوني. فالكثير من النساء المعنفات يعانين من صدمات نفسية شديدة نتيجة التعرض المستمر للعنف، وقد يصعب عليهن إعادة بناء حياتهن دون مساعدات نفسية متخصصة. وأيضا عدم التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية يشكل عقبة أمام تقديم دعم متكامل للنساء. في بعض الأحيان، قد تعمل الشرطة، المحاكم، والمنظمات غير الحكومية بشكل منفصل أو دون تعاون مستمر، مما يجعل العملية طويلة ومعقدة بالنسبة للنساء اللواتي يسعين للحصول على حماية من العنف. التنسيق بين هذه المؤسسات أمر بالغ الأهمية لضمان حماية فعالة وسريعة للنساء المعنفات، خاصة في الحالات التي تتطلب إجراءات قانونية فورية أو توفير مأوى آمن [٢٤].

٢. **عدم فعالية التشريعات والقوانين في مواجهة العنف ضد المرأة:** على الرغم من وجود العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية النساء من العنف في بعض المجتمعات العربية، فإن عدم فعالية هذه التشريعات تعد من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه جهود مكافحة العنف ضد المرأة. ففي كثير من الأحيان، لا يترجم النص القانوني إلى إجراءات عملية تُنفَّذ على أرض الواقع، ويظل هناك فراغ في التطبيق الفعلي لهذه القوانين، مما يؤدي إلى استمرار العنف ضد النساء [٢٥].

ومن الأسباب الرئيسية لعدم فعالية القوانين هو القصور في آليات التنفيذ. قد تكون هناك قوانين تحظر العنف الأسري، مثل تلك التي تمنح المرأة أوامر حماية أو حق اللجوء إلى المحاكم، ولكن في بعض الحالات، تعاني هذه القوانين من ثغرات قانونية أو إجراءات معقدة تجعل من الصعب على النساء الاستفادة منها بشكل فعّال. على سبيل المثال، قد لا تكون هناك آليات قانونية واضحة لضمان تنفيذ أوامر الحماية، مما يترك المرأة عرضة للتهديدات المستمرة من المعتدي، في الوقت الذي يتوقع منها أن تتبع إجراءات قانونية معقدة قد تستغرق وقتًا طويلًا قبل اتخاذ أي إجراء ملموس [٢٦].

في بعض الدول، تكون التشريعات غير متكاملة، إذ تقتصر على معالجة بعض أنواع العنف مثل العنف الجسدي أو التحرش الجنسي، دون معالجة العنف النفسي أو الاقتصادي الذي قد يكون أكثر تأثيرًا على المرأة في بعض الحالات. وهذا التفاوت في نوعية وحجم الحماية القانونية الممنوحة للمرأة يعكس نقصًا في الوعي حول التنوع في أشكال العنف ضد المرأة ويجعل القوانين غير كافية لمكافحة جميع أشكال العنف [٢٧]. كذلك، القصور في التنسيق بين الجهات المعنية مثل الشرطة، والقضاء، والمؤسسات الاجتماعية التي تقدم الدعم للضحايا، يعوق قدرة هذه الجهات على توفير حماية فعالة وسريعة للنساء المعنفات. عدم وجود شبكة دعم متكاملة بين هذه المؤسسات يجعل من الصعب على المرأة الهروب من العنف والبحث عن حلول سريعة وآمنة [٢٨].

٣. **الفقر والبطالة وتدهور الوضع الاقتصادي:** يعد الفقر والبطالة من العوامل الاجتماعية المحورية التي تساهم في تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة. في العديد من المجتمعات العربية، تعاني كثير من النساء من وضع اقتصادي هش، مما يزيد من صعوبة التخلص من دوامة العنف. تتزايد هذه الظاهرة بشكل خاص في المجتمعات التي تشهد معدلات عالية من البطالة، حيث يُضطر العديد من النساء إلى الاعتماد على الزوج أو أفراد الأسرة في تأمين احتياجاتهن الأساسية، مما يجعلهن في وضع اقتصادي غير مستقر [٢٩].

وغالبًا ما تتعرض النساء في هذه الحالات للعنف الجسدي والنفسي بسبب عدم قدرتهن على الاعتماد على أنفسهن اقتصاديًا. فقد تشعر المرأة المعنفة بأنها محاصرة بين العنف الذي تمارسه عليها الأسرة أو الزوج، وبين فقدان الاستقرار المالي إذا قررت الانفصال أو اللجوء إلى القضاء. في بعض الحالات قد تتعرض المرأة إلى ابتزاز اقتصادي حيث يُهددها المعتدي بمنع الدعم المالي أو التسبب في تدهور وضعها المالي إذا قررت الإبلاغ عن العنف أو مغادرة المنزل [٣٠].

بالإضافة إلى ذلك يؤدي الفقر إلى تقييد الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، مما يحد من قدرتهن على الحصول على تعليم أو تدريب مهني يمكن أن يساعدهن على تحسين وضعهن المالي. كما أن الجهل المهني أو الأمية يعد من العوامل المساهمة في تدني مستوى الاستقلال المالي للمرأة. في هذه الحالات، تصبح المرأة أكثر عرضة للانصياع للعنف أو تحمل الظروف المؤلمة من أجل تجنب فقدان دخل الأسرة أو التسبب في انكسار التوازن الاقتصادي [٣١].

ونتوصل في نهاية المحور الى أن التحديات الثقافية والاجتماعية أحد العوامل التي تسهم بشكل كبير في استمرار العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الدول والمنظمات لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن هناك حواجز اجتماعية وثقافية تمنع المرأة من الوصول إلى العدالة والحماية. يتمثل الحل في تحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي من خلال توعية المجتمع، تعزيز القيم المساواتية، وتقديم دعم قانوني واجتماعي قوي للنساء المتضررات.

الخاتمة والاستنتاجات

وفي نهاية البحث يمكن القول ان مواجهة العنف والتطرف الفكري ضد المرأة في المجتمعات العربية تواجه تحديات ثقافية واجتماعية معقدة. فبعض الأنماط الثقافية التقليدية تساهم في تبرير العنف ضد المرأة أو حتى تعزيزه، مما يعيق جهود مكافحة هذه الظواهر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العادات والمفاهيم المجتمعية المرتبطة بالتمييز بين الجنسين تؤدي إلى تعزيز دور المرأة الهامشي في الحياة العامة، مما يزيد من تعرضها للعنف والإقصاء.

ومن التحديات الكبرى أيضًا هو ضعف الوعي بحقوق المرأة، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، فضلاً عن قلة تطبيق القوانين التي تحمي النساء من العنف في بعض البلدان. تعزز هذه الممارسات ثقافة الخوف والصمت، مما يجعل من الصعب على النساء الحصول على العدالة والدعم. علاوة على ذلك، فإن التحديات الاقتصادية التي تواجه النساء في العديد من المجتمعات العربية تجعل منهن هدفًا سهلًا للسيطرة والعنف.

الاستنتاجات

١. **أثر العوامل الثقافية:** الأنماط الثقافية السائدة في بعض المجتمعات العربية تُسهم في تبرير العنف ضد المرأة، بالتالي يعيق التقدم نحو المساواة والعدالة.

٢. **التحديات القانونية:** رغم وجود قوانين لحماية المرأة، فإن ضعف تطبيقها يساهم في استمرار العنف ضد النساء، وهذا يعزز ثقافة الإفلات من العقاب.

٣. **الوعي المحدود بحقوق المرأة:** قلة الوعي بحقوق المرأة يحد من قدرتها على الدفاع عن نفسها ويقلل من الدعم المجتمعي لها في مواجهة العنف.

٤. **الترابط بين العنف والفقر:** الوضع الاقتصادي الصعب يعرض النساء بشكل أكبر لمخاطر العنف، ويجعلهن أكثر عرضة للاستغلال والسيطرة.

٥. **المتغيرات الاجتماعية:** تطور الوعي الاجتماعي وتحسين ظروف المرأة يتطلب تغييرات جذرية في الثقافة المجتمعية لأجل مواجهة التطرف الفكري وتخفيف العنف ضد المرأة.

التوصيات:

١. **تعزيز التعليم الحقوقي:** إدراج برامج تعليمية حول حقوق المرأة والمساواة في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي منذ المراحل المبكرة.

٢. **تفعيل القوانين:** تعديل وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة من العنف، مع إنشاء وحدات مختصة في الشرطة والمحاكم.

٣. **دعم الناجيات من العنف:** توفير مراكز متخصصة تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية للنساء المعنفات.

٤. **تمكين المرأة اقتصاديًا:** دعم فرص العمل وريادة الأعمال للنساء من خلال برامج تدريبية وتمويلية.

٥. مكافحة التطرف عبر الإعلام: استخدام الإعلام لنشر ثقافة المساواة والحد من المفاهيم المتطرفة التي تبرر العنف ضد المرأة.

٦. **إشراك الرجال في التوعية:** تنفيذ برامج توعية موجهة للرجال والشباب لتعزيز مفاهيم الاحترام والمساواة بين الجنسين.

الهوامش:

(١) ديما دراغمة، العنف الاسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية، رسالة ماجستير مودعة بقسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الاردنية، ص١١_١٢.

(٢) عالية احمد صالح، العنف ضد المرأة بين الفقة والمواثيق الدولية، دراسة مقارنة، دار المأمون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠ م، ص ٢١.

(٣) سهيلة محمود بنات، العنف ضد المرأة أسبابه _أثاره _وكيفية علاجه، دار المعتز للنشر، ٢٠٠٨ م، ص ٤٥.

(٤) جميل ابو العباس الريان، المتطرفون، النخبة للطباعة والنشر، ط ٢، مصر، ٢٠٢٠، ص ٨٧ _٨٨.

(٥) محمد جبريل، سقوط دولة الرجل دراسة في القصة والرواية، مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠٠٧م، ص ٥٠.

(٦) سهيلة محمود بنات، المصدر السابق نفسه، ص ٤٧.

(٧) ابراهيم سليمان الرقب، العنف الاسري وتأثيره على المرأة، دار يافا العلمية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠ م، ص١٢٦.

(٨) ربحي مصطفى عليات، ادارة مراكز مصادر التعلم، دار اليازوري العلمية للنشر، الاردن، الطبعة العربية ٢٠١٢ م، ص١١٣.

(٩) نسيمة مصطفى الخالدي، تمكين المرأة في المنهاج الدراسي دراسة نوعية تحليلية، دار المنهل للنشر، ٢٠١١م، ص ٣٤٦_٣٥٢.

(١٠) رؤوف سالم احمد حسين، الاعلام الصحي وتطبيقاته في المجالات الطبية، دار العلم والايمان للنشر، القاهرة، ٢٠١٨ م، ص١٤٤.

(١١) ابراهيم عبد المحسن حجاج، الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها، دار التعليم الجامعي للنشر، ٢٠١٩ م، ص٦١.

(١٢) القاضي سوار محمود الرشدان، حقوق المرأة بموجب قواعد القانون الدولي الانساني _دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر،٢٠٢٤ م، ص٧٦.

(١٣) بطرس غالي بطرس، السياسة الدولية _ الاعداد ١٢٣_١٢٤، مؤسسة الاهرام للنشر، ١٩٩٦م، ص ١٢٩٣.

(١٤) شيماء فاضل، علي موسى الحزعلي، تجليات العنف ضد المرأة في الأدبين الإسرائيلي والعربي دراسة تحليله مقارنة، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٩ م، ص ١٣٨ _١٣٩.

(١٥) جميل ابو العباس الريان، المصدر السابق نفسه، ص٩٥.

(١٦) منتصر سعيد حمودة، الحماية الدولية للمرأة دراسة مقارنة بإحكام الشريعة الإسلامية، عالم الكتاب للنشر، ٢٠٠٧ م، ص١٨.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) سيد عويس، الحديث عن المرأة المصرية المعاصرة، المجلة القومية الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،١٩٩٧م، ص ٥٠.

(١٩) عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية (العائلة)، دار اليازوري للنشر،٢٠٢٠ م، ص٢٦٢.

(٢٠) قاسم حسين صالح، سيكولوجية اللغة والاتصال، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ٢٠١٧ م، ص ١٦٩.

(٢١) سالم محمد معوض، الاعلام المعاصر ومشكلات المرأة العربية، دار المناهل للنشر،٢٠٢٠ م، ص ٥٤_٥٥.

(٢٢) نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٨ م، ص ٣٥٠ _٣٥٣.

(٢٣) مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط ١، القاهرة، ٢٠١٦ م، ص١٩.

(٢٤) الهام يونس احمد، التنمية المستدامة والتمكين السياسي واقع المرأة العربية، ٢٠٢١ م، ص١٥٥.

(٢٥) جاك خزمو، البيادر السياسي، المجلد ٢٥، جامعة ميتشغان، ٢٠٠٥ م، ص ٥٨.

(٢٦) سارة نصر، المرأة والتمكين السياسي والامن السيبراني والترقي للمناصب العليا، ٢٠٢٣م، ص٢٣٣.

(٢٧) حامد السيد محمد حامد، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١٦ م، ص ٥٥.

(٢٨) فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٢ م، ص٨٤_٨٥.

(٢٩) عالية احمد ضيف الله، العنف ضد المرأة بين الفقة والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، دار المناهل للنشر، ٢٠١٠م، ص٢٩.

(٣٠) مجموعة مؤلفين، المرأة وقضاياها دراسة مقارنة بين النزعة النسوية والرؤية الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣م ص ١٣٣

(٣١) المصدر نفسه، ص١٣٤.

المصادر

أولًا: الكتب

١) عالية أحمد صالح، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية، دراسة مقارنة، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م.

٢) سهيلة محمود بنات، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه، دار المعتز للنشر، ٢٠٠٨م.

٣) جميل أبو العباس الريان، المتطرفون، النخبة للطباعة والنشر، ط٢، مصر، ٢٠٢٠م.

٤) محمد جبريل، سقوط دولة الرجل: دراسة في القصة والرواية، مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠٠٧م.

٥) إبراهيم سليمان الرقب، العنف الأسري وتأثيره على المرأة، دار يافا العلمية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠م.

٦) ربحي مصطفى عليات، إدارة مراكز مصادر التعلم، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، الطبعة العربية، ٢٠١٢م.

٧) نسيمة مصطفى الخالدي، تمكين المرأة في المنهاج الدراسي: دراسة نوعية تحليلية، دار المنهل للنشر، ٢٠١١م.

٨) رؤوف سالم أحمد حسين، الإعلام الصحي وتطبيقاته في المجالات الطبية، دار العلم والإيمان للنشر، القاهرة، ٢٠١٨م.

٩) إبراهيم عبد المحسن حجاج، الرعاية الاجتماعية: تشريعاتها وخصائصها، دار التعليم الجامعي للنشر، ٢٠١٩م.

١٠) القاضي سوار محمود الرشدان، حقوق المرأة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني: دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر، ٢٠٢٤م.

١١) شيماء فاضل، علي موسى الحزعلي، تجليات العنف ضد المرأة في الأدبين الإسرائيلي والعربي: دراسة تحليلية مقارنة، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩م.

١٢) منتصر سعيد حمودة، الحماية الدولية للمرأة: دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، عالم الكتاب للنشر، ٢٠٠٧م.

١٣) عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية (العائلة)، دار اليازوري للنشر، ٢٠٢٠م.

١٤) قاسم حسين صالح، سيكولوجية اللغة والاتصال، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٧م.

١٥) سالم محمد معوض، الإعلام المعاصر ومشكلات المرأة العربية، دار المناهل للنشر، ٢٠٢٠م.

١٦) نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٨م.

١٧) مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٨) إلهام يونس أحمد، التنمية المستدامة والتمكين السياسي: واقع المرأة العربية، ٢٠٢١م.

١٩) سارة نصر، المرأة والتمكين السياسي والأمن السيبراني والترقي للمناصب العليا، ٢٠٢٣م.

٢٠) حامد السيد محمد حامد، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦م.

٢١) فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٢م.

٢٢) عالية أحمد ضيف الله، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، دار المناهل للنشر، ٢٠١٠م.

٢٣) مجموعة مؤلفين، المرأة وقضاياها: دراسة مقارنة بين النزعة النسوية والرؤية الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

١) ديما دراغمة، العنف الأسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية، رسالة ماجستير مودعة بقسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية.

ثالثًا: الدوريات والمجلات العلمية

٢) سيد عويس، الحديث عن المرأة المصرية المعاصرة، المجلة القومية الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٧م.

٣) بطرس غالي بطرس، السياسة الدولية، الأعداد ١٢٣-١٢٤، مؤسسة الأهرام للنشر، ١٩٩٦م.

٤) جاك خزمو، البيادر السياسي، المجلد ٢٥، جامعة ميتشيغان، ٢٠٠٥م.